

المعاني النحويّة في أبياتٍ مُنتقاة من قصيدة (الغُصن) في ديوان (فَنَن) للشاعرة السُّعُودِيَّة

د. وضحي القحطاني: دراسة تحليلية

صفا بنت سعد الغنيم

قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

salghunaim@iau.edu.sa

تاريخ نشر البحث: 2023 /5/ 14

تاريخ قبول النشر: 2023/2/ 1

تاريخ استلام البحث: 2023/1 /21

المستخلص:

اختارت الشاعرة السُّعُودِيَّة د. وضحي القحطاني قصيدة "الغُصن" التي نظمها على بحر الوافر في أحد عشر بيتاً لتكون فاتحة ديوانها الشعري "فَنَن". وقد استعارت (الغُصن) فيها؛ للتعبير عن مقومات الحياة البهيجة الآمنة الهانئة التي تفيض حسناً وجمالاً، وتتضح بالحبّ والعطاء، فتغمر الأرجاء نفعاً، وتعمّ الأجواء أنساً. فمثّلت بهذا الغُصن رمزاً لجوهر الحياة في مراحل العُمُر، تلك الحياة الولّادة المتجدّدة في البذل لغُصن العُمُر في إعمار الحياة الدنيا وصولاً إلى الحياة الخالدة في جنّات عدن. فزاوجت الشاعرة في تحقيق تلك المقاصد بين الجملتين الاسميّة والفعلية، فكانت صولة الفعلية أقوى وأظهر استصحاباً لدلالة التجدّد التي يفيدها الفعل المضارع، وحضرت الجملة الاسميّة في مواضع الدلالات المستلزمة للثبوت كحضورها في عنواني "القصيدة" و"الديوان". وقد ظهر التناغم والانسجام بين عنوان الديوان "فَنَن" وعنوان فاتحة قصائده "الغُصن" مدار هذه الدراسة.

الكلمات الدالة: تحليل، دلالة، نحو، معنى، فن، الغصن، شاعرات، سعوديات، وضحي القحطاني.

The Syntactical Meanings in Selected Verse lines of Al-Ghusn Poem "The Branch" by Dr. Wad'ha Al Qahtani: An Analytical Study

Safa bint Saad Al- Ghunaim

Department of Arabic Language/ College of Arts/ Imam Abdul Rahman bin Faisal
University

Abstract:

Saudi poet Dr. Wadha Al Qhatani had selected the poem "AL GHUSN: The Branch" which it set in Al WAAFER meter in eleven lines to form the beginning of her poet collection "FANAN: Art". In this regard, the poet had affected the branch as a metaphor for the elements for joyful good life which is fully packed with beauty and splendor, exudes affection and bestowment, consequently, it floods around with wholesomeness and spreads joviality. What is more, the post utilized this branch to indicate the essence of life over different periods of age including the fruitful life renewable by means of donating to gain age intending to construct this worldly life then reaching the eternal life in gardens of Eden. Likewise, the poet in terms of achieving such intentions mingled the noun clause and verb clause, notwithstanding, the verb clause had been predominant in view of indication of renovation effected by the present verb. In the same

75

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652

www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH

Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

vein, the noun clause had remarkably appeared in the positions of denotations which require evidences as the case with the attendance in the two titles "The Poem" and "Collection". In this connection, the harmony and consistency popped up in the title of collection "FANAN: Art" with its initial poem "GHUSN: Branch" hereinabove.

Key word: Analysis, denotation, syntax, definition, art, branch, poets, Saudi women, Wadha Al Qhatani

1. المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإنَّ دراسة (المعاني النحويّة في قصيدة "الغصن" من ديوان "فنن") للشاعرة السعديّة د. وضحي القحطاني تهدف إلى سبر الأبعاد الدلاليّة لجملة من الأبواب النحويّة التي وُظِّفَتْ استعمالاً في أبيات القصيدة الأحد عشر، وقد تنوّعت مقاصد الاستعمال في الأحوال التركيبيّة على مستوى الجملة تقديمًا وتأخيرًا، وحذفًا وذكرًا، وفي الوظيفة النحويّة للكلمة في سياقها التركيبي تارة، وفي دلالة بنائها الصرفي تارة أخرى. ولمتعلقات الجملة وحروف المعاني في هذه القصيدة معانٍ لا تُغفل. ومتى أُحكمت التراكيب نظامًا واستتبطت الدلالة حسًا حسن المعنى وصحّ الفهم.

ولا ريب في انطواء التركيب النحوي على جملة من المعاني؛ فكلُّ تأليفٍ في السياق التركيبي معنى؛ فالذكر معلوم المعنى، والحذف باعته معنى، والتقديم والتأخير لا ينفكان عن معنى، والوظيفة النحويّة مبدؤها تركيبٌ مراد، وغايتها معنى تخدمه تلك الوظيفة [1]، وللحرف معنى، ولمتعلق شبه الجملة معنى. لغةٌ مُحكّمة؛ فللذكر دلالتُه، وللحذف بلاغته، ولا يعدم المتأمل مغنمًا. لقد تضمّنت أبيات هذه القصيدة جملة من اللطائف والنكات التي استوقفتني ابتداءً، فأثارت في نفسي تساؤلات أورتنتي رغبة في سبر غور تلك المعاني، فليست هي سواء، وليست ألفاظها بسواء.

وأبيات هذه القصيدة يتفياً نظمها المعنى وظلاله في أبواب من النحو تُمكن الفهم الصّحيح وتفتح الأذهان لسبيل استنباط الأبعاد الدلاليّة الممكنة والمُحتملة. وقد اعترمت الغوص إلى أعماق النص في محاولة لسبر تلك الأبعاد واستخراج كوامنها، ثم استخلاص زبدتها لا زبدتها لأقدمها من بعد خالصة سائغة لذائقة القارئ. وانتهجت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نحوًا ودلالةً، إذ لا تحسن دراسة المعاني النحويّة بمعزلٍ من التحليلين النحوي والدلالي، فهما عدتنا المحلّ وسبيله إلى الفهم الصّحيح، وقد أغنى عنوان الدراسة عن النصّ على شقيّ التحليل النحوي والدلالي؛ إذ هما من لازم الدراسة التحليليّة للمعاني النحويّة. وقد تضمّنت هذه الدراسة توطئة يسيرة، ومطلبين؛ خصّ أولهما بـ التّأصيل النحوي للمسائل الواردة، وخصّ ثانيهما بدراسة الأبعاد الدلاليّة للاستعمالات الواردة في وقفاتٍ تحليليّة على مستوى الأسلوب والكلمة، وأحسب أنّ ثاني المطلبين من مقتضيات القسمة المنطقيّة، ومحتوى مادته يُمثّل لازماً من القول لا يبلغ مبلغ المطلب بل هو دونه. وقد خصّصتُ بالدراسة في المطلبين الآنفين أربعة أبياتٍ من القصيدة لغناها ووفرة ما تمثّله من قواعد الدرس النحوي، أمّا مطلب "التّأصيل النحوي" فدرستُ فيه المسائل النحويّة الواردة دراسةً مفصّلة، وعمدتُ عند بسط مسائل البيت الواحد منها إلى ذكر ما ناظره من مواضع؛ ليشمل بسط القاعدة مواضع ورودها في القصيدة عامّة؛ وقد مثلتُ الأبياتُ

الأربعة الأولى لفكرة (بَدَلٌ وَقَالَ) إذ قَدِّمَتِ الشَّاعِرَةُ فِيهَا رَسَائِلَ لِنَتَلُوعَاتٍ وَمَقَاوِدَ فِي إِعْمَارِ الْحَيَاةِ، وَاسْتِصْلَاحِ مَا أُجْدِبُ فِي بَعْضِ مَرَاكِبِهَا بِالسَّعْيِ الْحَثِيثِ لِلبَدَلِ وَالرَّعَايَةِ وَالتَّعَهُدِ؛ تَطَلُّعًا لِلأُنْسِ بِمَقَوِّمَاتِ الْحَيَاةِ الْأَمْنَةِ الْمُطْمَئِنَّةِ مِنْ بَعْدِ، أَمَّا مَطْلَبُ "التَّحْلِيلِ الدَّلَالِيِّ" فَرَصَدْتُ فِيهِ مُلْحَمِينَ دَلَالِيَيْنِ أَسْهَمَا فِي خَلْقِ رُوحِ الْقَصِيدَةِ وَإِحْكَامِ بِنَائِهَا فِي سَبْكِ لُغَوِيٍّ مُتَّقِنٍ، أَفْصَحَ عَنْ عُمُقٍ فِي التَّنَاوُلِ، وَدِرَايَةِ بِأَحْوَالِ الْكَلِمِ وَدِقَائِقِ التَّعْبِيرِ، وَعِنَايَةً بِالْمَقَاوِدِ، وَمَا يَنْجُمُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَثَارٍ دَلَالِيَّةٍ تُثْرِي النَّصَّ وَتَزِيدُهُ إِحْكَامًا وَقُوَّةً، فَبَسَطْتُ الْقَوْلَ فِيهِمَا بِوَقْفَتَيْنِ؛ أَفْرَدْتُ أَوْلَاهُمَا لِبَيَانِ أَثَرِ "الانزياح اللغوي في إحكام النصّ وضبط دلالة السياق، فبسطت القول ابتداءً في العدول عن استعمال اللفظ إلى استعمال مجاوره في الحقل الدلالي، فبيّنتُ علّةَ عدول الاستعمال عن "الغرس" إلى "الزرع" في مطلع القصيدة، وثبتتُ بوقفة عند دلالة الزمن في الأفعال، فبيّنتُ علّةَ العدول عن التعبير بالفعل المضارع إلى التعبير بالفعل الماضي في سياق الأمر المستقبل، و أعقبتُ هذين المطلبين بنتائج الدراسة ثم المصادر والمراجع.

وختامًا أرجو أن أكون قد وفّقتُ لتقديم دراسة وافية مفيدة للقارئ، هي في مجموعها حصيلة نظرات ووقفات لا تعدم حظها من الاجتهاد، فما وافق صوابًا فبفضل الله، وما جانبه فمن قصور البشر، والحمد لله أولّ الأمر وآخره.

2. التمهيد

كنت قد اعترمتُ في التّصوُّرِ الأوَّلِيِّ لهذه الدِّراسة التَّوَطُّئَةَ لمَوْضُوعِهَا بِوَقْفَةٍ يَسِيرَةٍ عِنْدَ الْعِلَاقَةِ بَيْنِ النُّحُوِّ وَالْمَعْنَى، بِوَصْفِ ذَلِكَ مِنْ مَقَدِّمَاتِ الدِّرَاسَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ نَحْوًا وَدَلَالَةً، فَعَدَلْتُ مِنْ بَعْدُ تَحَامِيًا مِنْ بَسْطِ الْقَوْلِ فِيهَا قَدْ يُعَدُّ ضَرْبًا مِنَ الْإِسْرَافِ فِي الْبَيَانِ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِمَّنْ بَسَطُوا الْقَوْلَ فِي بَيَانِ عُمُقِ الصَّلَةِ بَيْنَهُمَا [1]، وَأَحْسَبُ أَنَّ تَقْدِيمَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ ذَاكَ أَنَّ "إِيجَادَ النَّظِيرِ بَعْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ، إِنَّمَا هُوَ لِلأُنْسِ بِهِ، لَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ" [1]، [2] وَمِنْ هُنَا أَثَرْتُ تَرْكِيزَ التَّمْهِيدِ بِمَا هُوَ وَثِيقُ الصَّلَةِ بِمِيدَانِ الدِّرَاسَةِ الْمُنظُومِ، فَحَصَصْتُهَا بِبَسْطِ الْقَوْلِ فِي تَسَاوُلَاتِ اسْتَوْفَقَتْنِي فَتَلَمَّسْتُ فِي أَجُوبَتِهَا الَّتِي حَضَرْتَنِي مَدْخَلًا وَلَجْتُ مِنْهُ إِلَى تَأْصِيلِ الْمَعْنَى الدَّلَالِيِّ الَّتِي يُعَضِّدُ الْمَعْنَى النُّحُوِّيَّةَ الَّتِي لَا تَتَفَكُّ عَنْ الْمَسْتَوَى اللُّغَوِيِّ لِلْكَلِمَةِ نَحْوًا وَصَرَفًا.

(فَنَنْ) وَ(الْغُصْنُ) تَسَاوُلَاتٌ وَأَبْعَادُ!

لَمْ أُخْتِيرَ (فَنَنْ) عِنَاوَانًا لِلدِّيَّانِ؟ وَلِمَ أُخْتِيرَتْ قَصِيدَةُ (الْغُصْنُ) لِنَكُونِ فَاتِحَةً لَهُ؟

وَلِمَ نَكَّرُ أَوَّلَ الْأَسْمِينَ؟ وَلِمَ عُرِّفَ ثَانِيَهُمَا؟

وَلِقَارِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِأَحْمَدِ شَوْقِي:

عصفورتان في الحجا زِحْلًا عَلَى فَنَنْ

بينا هما تنتجيا نِ سَحْرًا عَلَى الْغُصْنِ [3ص:233]

أَنْ يَتَسَاءَلَ: وَمَا الْفَرْقُ بَيْنِ الْأَسْمِينَ؟ لِيُخْلَصَ بِالنَّظَرَةِ الْعَجَلِيَّةِ إِلَى أَنَّهُمَا بِمَعْنَى، وَلَا فَرْقَ! وَكَمْ مِنْ فَارِقٍ وَإِنْ دَقَّ لَطْفُ!

لا ريب أنَّ استشرافَ المضامين والاهتداء إليها بسبيل العناوين يُمثِّلُ أمارة إبداع للمنشئ حريٌّ بأن يُورثَ الإمتاعَ للمتلقِّي، ولا عجب؛ فالعناوين أوعية المعاني التي تنبئ عنها وتدلُّ عليها، وفي عمق دلالتهَا وجازة في اللَّفْظ وتتركيزًا في الإفادة، واستجلابٌ لوعي المتلقِّي؛ فهي بمنزلة الإضاءات التي تحضر في تصوُّر مَنْ ألقى السَّمع وهو شهيد!

وبإعمال الذَّهن في الأبعاد، ومحاولة تلمُّس الأسباب ظهر لي أنَّ هذا الاختيار لم يكن عشوائياً مجرداً من العلة والسبب، وإن شئت فقل لم يكن مجرداً من الرؤية واستصحاب المقصد والهدف، فليس هو من قبيل ما يُقال فيه: حضر كيفما اتفق! وإنما دلَّ على أنَّ الشاعرة قد وُفِّت في اختيار رصين أفصح عن تناغم وانسجام بين عنوان الديوان وعنوان فاتحة قصائده، بل مضامين جميع قصائده التي باتت مُستظلةً بظلال هذا الفن، فكلُّ منها متَّصل بغصنٍ من أغصانه التي يجمعها أصلٌ ثابتٌ من سمو الفكر وما يُستشرف من القيم، وفرعٌ ارتقى في السَّماء بما يُعالجه من تطلُّعات ورؤى.

(فَن) و(الغُصن) تأصيل نحويٌّ دلاليٌّ فنَّ اسم ذات ثلاثي بزنة فعل كـ (طَلَل) بفتح الفاء والعين [4][5ص:46] [6ص:271]، واحد الأفنان. وقد اتخذت الشاعرة من اسميته المنكرة عنواناً لديوانها، فلم تُعرِّفهُ بأيِّ وسيلة من وسائل التعريف كـ "الفن"، أو "فن الشعر"، أو "فني"، ونحوها؛ فبدت قصيدة التَّنكير في الاختيار واضحة؛ إذ دلالة النكرة على العموم معلومة [7ص:78]، [8]، [9]، فكأنَّ الشاعرة قد أرادت تشبيه ديوانها بفنِّ تشعبت قصائده و تشابكت على اختلاف مضامينها، فكلُّ قصيدة فيه هي غُصن من غُصون هذا الفنِّ الوارف التي باتت مستظلةً بظلاله، ضاربة في النفس بأصول، هي في الرُّسوخ كأصول الفنِّ؛ لأنها تُعبِّر عن مبادئ وقيم ثابتة تسعد بها الحياة. وتلك مزية الفنِّ الذي من شأن أغصانه أن تورق وتثمر وتمدُّ الظلَّ [10]، [11]، فيورث البهجة للذئب. فتبيِّن أنَّ في تنكير "فن" عموماً وتكثيراً يتناسب مع موضوعات قصائد الديوان بمعانيها المتنوعة ومراميتها المرادة المُستشرفة، وفي هذا عمقٌ دلاليٌّ يدلُّ على انسجام الاختيار وتناغمه.

أمَّا (الغُصن) فيفارق (فن) في زنته؛ إذ هو بضمِّ الفاء وسكون العين كـ (قُفْل) [4]، [5ص:47] [6ص:270]، واحد الغُصون والأغصان، ويفارقه كذلك في التَّنكير؛ إذ حضر في عنوان القصيدة معرِّفاً بـ (أل)، و"أل" الجنسية فيه لتعريف الماهية؛ إذ تُبيِّن الحقيقة الذاتية للغُصن بوصفه فرعاً للفن، وأمارتها ألَّا تخلفها "كل" لا حقيقة، ولا مجازاً [12]، [13ص:194]، [14]؛ فغُصن الشاعرة ليس ككلِّ غُصن، وإلا لكانت "أل" الجنسية فيه لإفادة الاستغراق، وليس كذلك؛ فالألف واللام فيه تدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذَّهن؛ لذا آثرت الشاعرة في مطلع القصيدة التَّنكير والتخصيص؛ فنكرت "غُصناً" في الشطر الأول؛ لتبيِّن أنَّ الغُصن المعني ذو ماهية خاصة، وحقيقة مُغايرة، بيَّنتها حين قصدت لتقييد إطلاق التَّنكير بالأوصاف المُخصَّصة [15]، [16] في شطره الثاني وما أعقبه من أبيات، فلما خصَّصت الشاعرة "غُصنها" بما أرادت من أوصاف تردَّد "الغُصن" في أبيات القصيدة من بعد بين التعريف بـ (أل) العهدية؛ إذ صار مصحوبها "الغُصن" معهوداً ذهنيّاً، و التعريف بإضافته إلى ضمير النفس (بإاء المنكلم) "غُصني" تحبُّباً.

ويُتَّصَلُ بفارق "التَّعْرِيف" فارق "الدَّلَالَة" وفاقاً لتفصيل بعض اللُّغَوِيِّين؛ فالفَنُّ الفرعُ من الشَّجَرِ بما تشعَّب من أغصانه [17]، [18]، [19] والنَّفُّ مُشْتَبِكاً فأورث الظَّلَال الممتدَّة؛ فبتجاور الفنَّ مع الفنَّ تجتمع الأَفنان ذات الغُصُونِ الوشيجة لتكوِّن بمجموعها الشَّجَرَة الفَنّاء التي تُمدُّ الظَّلَال، يُعَضِّدُه حديث رسول الله ﷺ في وصف سدرة المنتهى: (يسير الرَّاكِب في ظلِّ الفنَّ منها مائة سنة) [20ص:719]، أمَّا الغُصْنُ ففرعٌ في الشَّجَرِ، يُمَثَّلُ قضيباً واحداً؛ أي: غُصْناً مستقيماً طويلاً و عرضاً على غير تشعُّب [21]. وهذا مظهر من مظاهر عبقرية اللُّغة المُتمثِّل في ثراء مخزونها اللُّغوي بالأسماء المُتعدِّدة للمُسمَّى الواحد على دقَّة في الفوارق الدَّلاليَّة بينها [22ص:47]، [23]، تلك الدقَّة التي حملت بعضهم على القول بأنَّ كليهما واحد [17]، [24].

ومُصنَّفات اللُّغويين في هذا الميدان كثيرة متعدِّدة، كـ "الفروق في اللُّغة" لأبي هلال العسكري (295هـ)، و"فقه اللُّغة وأسرار العربيَّة" للإمام التَّعالبي (429هـ)، و"المُخصَّص" لابن سيده (458هـ).

وقد أسفر تأصيل الدَّلالة المُعجميَّة الأَنف لعنواني "الغُصْن" و"فَنِّ" عن نوع العلاقة بينهما؛ فتبيَّن أنَّها لا تتفكَّ عن علاقة الأصل والفرع، والكليَّة والجزء، فما قصيدة "الغُصْن" إلا فرعٌ متشعِّبٌ عن فنَّ هذا الدِّيوان الوارف. وما هذا الفنَّ إلا فرع لأفانين مُستقبَّلة تكوِّن بمجموعها شجرة النتاج الأدبي للشَّاعرة بإذن الله.

ويلتقي (فَنِّ) و(الغُصْن) تقديرًا في اسميَّة الجملة محذوفة المبتدأ؛ فكلُّ منهما صالحٌ للرفع بوصفه خبراً لمبتدأ مقدَّر باسم الإشارة؛ وإنما قدَّر حذف المبتدأ لا الخبر من باب الأوَّلِي؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة؛ فيقال: هذا فنَّ، وذاك الغُصْن؛ يُعَضِّدُه أنَّ "فَنِّ"، و"الغُصْن" اسمان للذَّات، وهما ممَّا يُدرك بالحاسَّة، فالقرينة في كلِّ منهما حالِيَّة [1]، [12]، [15]، وفيها غُنْيَة وكفاية عن التَّلَفُّظ بالاسم؛ ذلك أنَّك إذا رأيت صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشَّخص فقلت: عبد الله وربِّي، كأنَّك قلت: ذلك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصَّوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي... [4] فهذا من الحذف الجانز لقرينة .

ويُمَثَّلُ إيثار التَّعبير بالاسم في عنواني "الدِّيوان" و"القصيدة" عناية ودراية؛ لأنَّ دلالة الاسم مبنية على الثبوت، فهو أثبت وأقوى وأدوم من الفعل؛ لأنَّه غير مقبَدٍ بزمن؛ ومن ثمَّ فهو أعمُّ وأشمل، بخلاف الفعل المبني على التَّجدُّد والحدوث؛ لارتباطه بالزَّمَن [25ص:52]، [26]، [27]، [28].

قصيدة (الغُصْن) (29ص:11-12)

1- سأزرعُ في فيافي العمرِ غُصْناً

نضيراً أخضراً حلواً يغني

(4-1)

بذل وفأل

2- على غُصْني تحطُّ الطيرُ حتَّى

تخال الطيرَ من أوراقِ غُصْني

3- على غُصْني نمتُ أزهارُ حبِّ

يفيضُ الحُسنُ منها أيُّ حُسن!

4- أنا آويت أطيّار الصّحاري
وأزهرت الدّني من فيض فنيّ

3. المطلب الأوّل: التّأصيل النّحوي للمسائل الواردة في الأبيات المنتقاة من القصيدة :

قالت الشّاعرة في مطلع القصيدة:

1- سأزرع في فيافي العُمُر عُصْنًا نضيراً أخضراً خلواً يُغنيّ

وقد نظمت هذا البيت في تسع كلمات، فجاء مُمَثِّلاً لجملة من المسائل النّحويّة في أبوابها المتعدّدة، مُمَسِّكاً من كلّ بابٍ منها بطرف، وقد حضرت المسائل وفقاً لتسلسلها في البيت على النّحو الآتي:

المسألة الأولى: الفعل المضارع، ودلالته بين الحال والاستقبال:

من المقرّر أنّ الفعل المضارع: ما دلّ على حدوث شيء في زمن التّكلم أو بعده، وهو بهذا الحدّ صالحٌ للحال والاستقبال [30]، [15]، [16]، [31ص:53]. وقد بدأت هذه القصيدة بالفعل (سأزرع) الذي استمدّ أصوله من (زرع)؛ لأنّه فعلٌ من الأفعال الثّلاثيّة المزيدة بحرف؛ إذ بُدئَ بهمزة المتكلم وأعقبها ثلاثة أصولٍ صحيحة [32ص:552]، [33ص:135]، وقد تصدّرتّه "السيّن" الدّالة على الاستقبال [34ص:16]، [35ص:310]، [12]، [13ص:59]؛ فاجتمع في سياقها الحمل على زمني الحال والاستقبال، وهو الأجرى على مقاصد السيّاق؛ إذ غنم العُمُر يقتضي المبادرة فترجح به مباشرة الزّراعة في الحال، ولا تنفكّ عنه دلالة الاستقبال لضرورة استمرار التّعهد في قادم العُمُر وما يُستقبل منه .

يؤكد هذا المقصد عدول الشّاعرة عن استعمال "الغرّس" إلى "الزرع" ممّا سيُيسر تناوله في مطلب الدّلالة بإذن الله. وفاعل الفعل ضمير مستترٌ وجوباً يعود على المتكلم، وظاهرٌ أنّ الفعل لم يكتفِ بمرفوعه، وإنّما تعدّاه في طلب المعمول، فنصب (عُصْنًا) مفعولاً به، وتلك أمانة الفعل المنعديّ [36]، [9].

فافتتح هذا البيت بالفعل المضارع "سأزرع"، واختتم بتوظيف الفعل المضارع "يُغنيّ" في شرطه الثّاني، ودلالة الاستمراريّة والتّجدّد والحدوث ظاهرة في الموضعين، وقد حضر توظيف الفعل المضارع في ثلاثة مواضع أخرى من هذه الأبيات الأربعة؛ هي: "تحطّ"، و"تخال"، و"يفيض" .

المسألة الثّانية: الإضافة المحضة (المعنويّة)، وما تُفيد في التّركيب:

لا ينفكّ أسلوب الإضافة عن علاقة الإسناد، ولا يكتمل أيُّ تركيب إضافي إلا باستيفاء ركنيه الرّئيسين: المضاف، والمضاف إليه؛ إذ هما كالشيء الواحد لتلازمهما تلازم المبتدأ والخبر، وتلازم الفعل والفاعل. نعم، قد يعرض الحذف لأيٍّ منهما إذا أمّن اللّبس، لكنّه لا ينفكّ عن غرض، ولا يحسن تجويزه إلا بثبوت القرائن الدّالة على المحذوف؛ إذ هي قيد التّجويز وشرطه [15]، [37ص:69].

ومن الثّابت المقرّر أنّ للإضافة نوعين؛ أولهما: الإضافة المحضة (المعنويّة)، والآخر: الإضافة غير المحضة (اللفظيّة) [38]، وجميع ما ورد من تراكم إضافيّة في أبيات المحور الأوّل من هذه القصيدة يندرج في النوع الأوّل؛ لذا فحقّه أن يُحدّد، و أمارته تكمن في ركنه الأوّل؛ أي: (المضاف)، فما كان "المضاف" فيه غير

وصف مشتقٌ صدق عليه وصف (الإضافة المعنوية)، وما كان المضاف فيه وصفاً مشتقاً، صنّف ضمن تراكيب (الإضافة اللفظية) [16]، [9]. ولا ينفكُّ النوع الأوّل من الإضافة -أعني المحضة- عن تحقيق الإفادة للمعنى، والحقُّ أنّ جانب الإفادة في هذا النوع يُمثّل علاقة تكاملية؛ فالمضاف يُمدُّ المضاف إليه بالحكم الإعرابي؛ لأنّه عامل جرّه على الأصحّ من أقوال النحويين [4]، [39ص:155]، [40]، [37]، والمضاف إليه يُحقّق الفائدة المعنوية للمضاف تعريفاً إذا كان معرفة، وتخصيصاً إذا كان نكرة؛ ولذا سُمّيت هذه الإضافة بالـ (معنوية)، وسُمّيت كذلك بالـ (مَحْضَة)؛ لأنّها خالصة من نيّة الانفصال [37]. وممّا ورد من تراكيب الإضافة المعنوية في هذا المحور من أبيات القصيدة: فيافي العُمر، وأوراق عُصني، وأزهارُ حبّ، و أطيّارُ الصّحاري، وفيض فني، و(فيض عذن) الذي حضر في ختام القصيدة. والملاحظ أنّ ركن "المضاف" في جميع هذه التراكيب قد برئ من الوصفية المشتقة؛ إذ لم يخرج عن الأسماء الجامدة المفردة والمجموعة، أمّا المفردة فلم تبعد عن المصدر "فيض"، أمّا المجموعة فلم تبعد عن جمعي الـ "كثرة" والـ "قلّة" من جموع التّكسير، وظرف المكان. وممّا يجدرُ ذكره أنّ الإضافة لا تتفكّك عن تقدير حرفٍ للجرّ، لا يخرج عن أحدٍ أحرفٍ ثلاثة؛ فهي إمّا بتقدير (من)، أو (في)، أو (اللام)؛ فمتى استقام حمل المضاف إليه على معنى بيان جنس الشّيء صحّ تقدير "من" البيانية، ومتى كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف صحّ التّقدير بـ "في" الظرفية، أمّا إذا دلّ المضاف إليه على معنى الملكيّة للاسم المعرف، أو الاختصاص للاسم المنكر صحّ تقدير اللام المفيدة للاستحقاق [37]. وقد استوفت أبيات هذا المحور التّقديرات الثلاثة؛ إذ حضرت الظرفية بتقدير "في" مع تركيب (فيافي العُمر) من مطلعها؛ وإنمّا حسنّ التّقدير بـ "في" الظرفية بالحمل على دلالة العُمر المُستغرقة لحياة الإنسان [19]، يُناظره في هذا تركيب (أطيّار الصّحاري)، و(فيض عذن)، وحضر التّقدير بـ "من" البيانية في تركيب (أزهار حبّ)، مفصّلاً عن جنس الأزهار، وحضر تقدير اللّام مقرّراً الملكيّة وشبهها في تركيب (أوراق عُصني)، و(فيض فني).

المسألة الثالثة: في تعلق الجارّ والمجرور، وتقدّمهما على معمول الفعل:

يمثّل "الجار والمجرور" أحد ضربَي "شبه الجملة" التي لا تخرج في حقيقتها عنهما، أمّا الآخر فالظرف بنوعيه ظرف "الزّمان" الذي يدلُّ على زمان حدوث الفعل، وظرف "المكان" الذي يدلُّ على مكان حدوثه [30] ص: 62-63 [41]، [16]. وحقيقة شبه الجملة بضربيهما تكمن في حاجتها إلى الارتباط بالتعلّق الذي يكتمل به معناها؛ لذا كان لا بدّ لها من متعلّق ظاهر، ولا يخلو هذا المتعلّق من أن يكون فعلاً، أو ما يشبهه من الأوصاف المشتقة، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يُشيرُ إلى معناه. فإن لم يكن ظاهراً قدّر بما يتناسب في سياقه من الوصف المشتقّ من مادّة الكون والاستقرار [12]، [38ص:106]، أو غيره ممّا يتمُّ به المعنى في سياقه. ولمّا كان باعث التعلّق وداعيه معنى صار صنعة نحويّة، الحكم فيها للمعنى؛ لأنّه هو الذي يضبط تحديد الاسم الذي انتقل معنى الفعل إليه؛ ولا غرو؛ "وذلك؛ لأنّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي" [12].

وقد استأثرت شبه الجملة من الجارّ والمجرور بالحضور في أبيات هذه القصيدة عامّة، فغابت شبه الجملة الظرفية، وغاية ما ورد من توظيف الظروف في هذه القصيدة استعمال "يوم" المتصرّف الذي حضر منصوباً على

الظرفية الزمانية متضمنًا لمعنى "في" في موضعين منها. أمّا مواضع التعلّق الواردة لشبه الجملة من الجارّ والمجرور فقد حضرت في مواضع عدّة؛ أحدها حضورها في هذا المطلع؛ إذ تعلّق الجارّ والمجرور (في فيافي العمر) بالفعل (سأزرع). ولا ينفكُّ هذا التعلّق عن مقصد دلاليٍّ مراد؛ وقد حملت العناية بهذا البعد الدلالي على تقديم المتعلّق على معمول الفعل؛ فجاء الترتيب في سياق البيت: سأزرع في فيافي العمر غصنًا، بتأخير المعمول "غصنًا" لمزيد الاعتناء بالمتعلّق "في فيافي العمر"؛ إذ هو بيت القصيد الذي عليه مدار الكلام وتنتهي إليه غاية القصد استصلاحًا وإعمارًا، ولو التزمت الشاعرة بالترتيب الأصلي، فقالت: سأزرع غصنًا في فيافي العمر لفات هذا المقصد وتوارت تلك العناية، يؤكد هذا المرمى من التقديم قول إمام العربية سيوييه: "كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم بيانه أعمى، وإن كانا جميعًا يهمنهم، ويعينانهم" [4]. وممّا يجدر ذكره في هذا المقام أنّ شبه الجملة قد تأتي قبل الفعل، ويتعلّق معناها بالفعل الذي يأتي بعدها كما سيأتي بيانه في مسائل البيتين الثاني والثالث.

المسألة الرابعة: تنكير معمول الفعل، وتخصيصه:

حضر معمول الفعل (أزرع) في سياقه من البيت مُنكرًا (غصنًا)، والحقُّ أنّ هذا التنكير لم يحضر عفوًا، بل هو مقصودٌ قصدًا؛ لإرادة تخصيص إطلاق النكرة من بعدُ بجُملةٍ من قيود الصفة التي من شأنها أن تُقلل الاشتراك الحاصل بين النكرات [15]، [16]، [9]، فأتبع الاسم المُنكر "غصنًا" بثلاث صفات مُفردة، هي "تضيرًا"، و "أخضرًا"، و "حلوًا"، وبجملة فعلية، هي جملة "يُغني" التي حلّت محلّ الصفة في أحد محمليها كما سيأتي. وبهذا التنكير، والإتباع من بعدُ بقيود الصفة التي اختارتها الشاعرة رسمت في الذهن تصوّرًا لغصنها الذي تتغنى به، فأصبح بعد هذا التخصيص معهودًا للذهن، وهذا نهج حسن، يشهد له قول الله تعالى ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ (سورة غافر 28) فمثّلت صفة "مؤمن" قيدًا خصّص به اسم "رجل" النكرة، فضيق هذا القيد دائرة الاشتراك في النكرات؛ إذ خرج بحضوره كلُّ كافر، فأصبح حضور هذه الصفة النكرة مُخصّصًا للنكرة قبلها، ثم حضر الجار والمجرور "من آل فرعون" فزاد النكرة تخصيصًا، والذي يظهر تعلّقهما بمحذوف صفة للـ "رجل"، ثم حضرت جملة "يكنتم" الفعلية - بالحمل على أحد محمليها - في محلّ الصفة لـ "رجل" أيضًا "وجاء هنا على أحسن ترتيب: حيث قدّم المفرد، ثم ما يقرب منه و هو حرف الجرّ، ثم الجملة" [42].

وهكذا كلّما زادت الصفات المُخصّصة ضيّقت دائرة التنكير. والتخصيص في النكرات يُقربها من المعرفة. وفيما يلي بسط القول في الأسماء التي نظمتها الشاعرة في معرض تخصيص غصنها، وهي: "تضيرًا"، ويُمثّل هذا الاسم صفة مشبهة بزنة "فَعِيل"، وهذه الصفة تدلُّ على الثبوت، واشتقاقها من الفعل اللّازم [16] "نَصَرَ"؛ إذا صار ذا حسن، يُقال: أنصر الشجر إذا نَصَرَ ورقه و أخضره، وقد نَصَرَ الوجه واللون وكلَّ شيء، فهو ناصِرٌ، ونصيرٌ، وأنصر [43]، [24]، فهذه الأولى. والثانية "حلوًا"، وهي صفة للاسم بزنة "فَعْل" [30]، [5ص:47]، وهي من قبيل النعت الحقيقي، وقد جاءت مطابقة لموصوفها في التنكير والتذكير، والإفراد، والإعراب [44ص:260]، [16]، [9]، أمّا الثالثة "أخضرًا" فتمثّل مسألة برأسها، وهي التالية، نليها مسألة في جملة "يُغني" الفعلية، ومحلّها من الإعراب.

المسألة الخامسة: صرف الممنوع لضرورة الشعر:

حضر الاسم (أخضراً) في معرض وصف الشاعرة لغصنها مصروفاً بتنوين آخره لوقوعه صفة للاسم المنصوب (غصناً)، وحكمه في أصول الصناعة أن يُمنع من الصّرف، فلا يُنوّن؛ لاجتماع علتي الوصفية ووزن "أفعل"؛ لذا فحقه في القياس المطرد أن تظهر على آخره الفتحة من دون تنوين إجراءً لقاعدة الممنوع من الصّرف [44:ص272]، غير أن الشاعر لما كانت تعرض له مواضع اضطرار في المنظوم أُتيح له ما لا يتّاح للنّثر من مخالفة القواعد في الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل " [30]، [47:ص8]، [46] وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل، ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك، فلا بد من أن يكون قد ضارح شيئاً بشيء [30].

ولما كان التنوين نوناً ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً عدّ تنوين الممنوع من قبيل زيادة الحرف، وألحق موضعه بمواضع ضرورة الشاعر. والحق أن هذا الموضع المحمول في ظاهره على المخالفة، حكمه الجواز؛ لأنه في حقيقته ردّ للاسم إلى أصله من الصّرف [1]، [47:ص12]، [47:ص12]، [39:ص217-223]، ولذا علل السّيرافي تجويزه للشاعر بقوله: " لأنّ الأسماء أصلها الصّرف، ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصّرف لعلّ تدخلها، فإذا اضطرّ الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها، ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل؛ إذ كان أصله غير التنوين، وليس يرده تنوينه إلى حالة قد كانت له " [48:ص40]، ويصفه ابن السّراج بالحسن قائلاً "إن أحسن ذلك ما ردّ فيه الكلام إلى أصله" [30].

والحق أن الشاعرة بهذا الردّ للأصل قد أحرزت الحسن وزيادة؛ لأنّ الاضطرار الذي أوجها إلى هذه المخالفة المستحسنة [49:ص14-15] قد أضفى قيمة جمالية لروح القصيدة؛ فزيادة النون بتنوين الاسم قد تجاوزت ضبط الوزن إلى ضبط الحسّ وانسجام النفس بما أحدثه جرس النون من جوّ الأنس، كذلك الإيقاع المنتظم في توالي تنوين المنصوبات من الأوصاف المتتابعة "تضبيراً"، "أخضراً"، "خلوا" غير خافٍ عن مترنم؛ إذ أحدث إيقاعاً موسيقياً متناغماً مع روح البهجة التي أكدها الشاعرة في صفة غصنها؛ إذ صورته بهيجاً حياً ينضح بالحياة. ولك أن تتخيّل عمق الأثر الذي أحدثته زيادة هذا الصّوت؛ فزيادة تنوين صرف الاسم استقامت التفعيلة العروضية، وانتظم الجرس والإيقاع الموسيقي للبيت، فاكتملت اللوحة التصويرية البهيجة، فاستشعر رقص الغصن واهترازه - بقرينة "يعني" الآتي - فطرب الفؤاد لهذه الصورة التعبيرية، فهشت لها النفس، وبش لها الحس، فله در شاعرية الناظم والمنظوم. يُعزّز بُعد هذا المقصد عند الشاعرة ويُعضّده ورود نظائر مصروفة لما صيغ من ألوان على وزن "أفعل" في الشعر العباسي حين قصرت المقاطع وخفت الأوزان بدخول الطرب ليكون ذلك أدعى للتلحين والتغني [50:ص74]، ولا يخفى ما يحدثه جرس التنوين وغنته من إشاعة هذه الروح، خاصة إذا توالى المقاطع الصوتية القصيرة، يطالعنا منها قول ابن الرّومي:

يُطرزها قوسُ السّماء بحمرةٍ على أخضرٍ في أصفرٍ وسطٍ مبيضٍ [51]

المسألة السادسة: في الموقع الإعرابي للجملة الخبرية الواقعة بعد النكرة غير المحضة:

من محاسن النظم في هذا البيت التنويع في صفة "عُصْنٌ" بالمزاوجة بين الأسماء المفردة التي تقدّمت والجملة الفعلية التي تلت، فجاءت في النظم على أحسن ترتيب كما قرّر السمين الحلبي فيما تقدّم. وقد نصبت جميع النعوت المفردة الواردة في البيت "تضيراً"، و"أخضراً"، و"خلواً" اتباعاً لموصوفها المنصوب. ولما كان إعراب الجمل محلياً، تعيّن تحديد المحلّ الإعرابي للجملة "يُعْنِي" التي حضرت بعد جملة الأوصاف المخصّصة، فالأقرب حملها على محلّ النصب صفة لـ "عُصْنٌ" لكون موصوفها نكرة، توظيفاً للأصل الصناعي الذي يقضي بأنّ "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" [12]، فإن كانت الجملة الفعلية مرتبطة بنكرة؛ فهي في محلّ الصفة لها، وإن كانت مرتبطة بمعرفة؛ فهي في محلّ النصب على الحال عنها. والصحيح أنّ هذا الأصل لا يُوظّف على إطلاقه، إنّما يحسّن الأخذ به بنوع من التفصيل؛ فيقال: "الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة؛ فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة؛ فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما؛ فهي محتملة لهما" [12].

وقد جاءت جملة "يُعْنِي" الفعلية مستوفية لشرطي الوصف بها؛ إذ اشتملت على ضمير يربطها بموصوفها؛ هو ضمير الفاعل المقدّر بـ "هو" العائد على "عُصْنٌ"، فهذا شرط، والآخر مجيئها جملة خبرية لا طلبية؛ إذ لا يجوز النعت بالجملة الطلبية إلا بتقديرٍ على إضمار القول [16]، [9]، ولما جاء موصوفها "عُصْنًا" نكرة غير محضة؛ لتخصيصه بالأوصاف المفردة قبلها، جاز في محلّها الإعرابيّ وجهان سائغان؛ أحدهما: أن تكون في محلّ نصب صفة لـ "عُصْنٌ"، والآخر: أن تكون في محلّ نصب حال عنه؛ لكون موصوفها النكرة قد خصّص بالأوصاف المقيدة فضيقت دائرة الاشتراك بين النكرات فاقتربت من المعرفة [12]، وبه تمام القول في البيت الأوّل .

البيت الثاني:

2- على عُصْنِي تحطُّ الطيرُ حتّى تخالَ الطيرَ من أوراق عُصْنِي

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في تقدّم الجارّ والمجرور، وتعلّقهما بالعامل المذكور أو المحذوف المقدّر :

تقدّم القول في التعلّق، وجرى التنويه بأنّ المتعلّق لا ينفك عن الارتباط بالعامل، ولا يخلو هذا العامل من أن يكون مذكوراً، أو محذوفاً مستلزماً للتقدير. والجارّ والمجرور في هذا التعلّق إمّا مرتبطان بالمذكور السابق أو اللاحق، أو بالمحذوف المقدّر. وقد بدأت الشاعرة هذا البيت بالجارّ والمجرور، فصار تعلّقهما باللاحق في التّصوّر الأوّل لزاماً؛ إذ الترتيب في الأصل : تحطُّ الطيرُ على عُصْنِي، غير أنّ الجارّ والمجرور قد قدّما لمزيد الاعتناء تحقيقاً لمقاصد السياق؛ إذ (لا يُصار إلى التّقديم والتأخير إلا لمعنى يقتضي ذلك) [26]، والحق أنّ التّصوّر المنطقي لتعلّق الجارّ والمجرور "على عُصْنِي" يُفصح عن وجهين لكلّ منهما وجاهته؛ أمّا أوّلها فما تقدّم من كونها متعلّقتين بالفعل المذكور بعدهما (تحطُّ)، وأمّا الآخر فإن يكونا متعلّقتين بمحذوفٍ واجب الحذف؛ لوقوعهما حالاً، يحسّن تقديره بكون خاصّ؛ ليكون التّقدير في سياقه : تحطُّ الطيرُ مطمئنة على عُصْنِي، وإنّما عدل عن التّقدير بـ (مستقرّة)؛ لأنّ الاستقرار كون عام، يفوت بتقديره لازم معنى الطمأنينة المستفاد من الشطر الثاني للبيت؛ وقد

عَزَزَ التَّقْدِيرَ بِالْكُونِ الْخَاصِ مَا فِيهِ مِنْ إِضَافَةٍ وَإِثْرَاءٍ لِلْمَقَاصِدِ بَيَانِ الْحَالِ، وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى بِالتَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ "تَحَطُّ" عَنْ إِفَادَةِ الْإِخْبَارِ بِمَوْطِنِ الْإِسْتِقْرَارِ وَمَكَانِهِ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِ الطَّيْرِ. وَيَنْهَضُ بِثَنَائِي الْوَجْهِينِ وَجُودِ النَّظِيرِ مِنَ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (سورة القصص 79)؛ فَشَبَّهَ جُمْلَةً "فِي زِينَتِهِ" بِسُوءِ تَعَلُّقِهَا بِفِعْلِ "خَرَجَ" الْمَذْكُورِ، وَيَسُوءُ كَوْنَهَا مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ "خَرَجَ" [42].

وَقَدْ حَضَرَ تَعَلُّقُ شَبِّهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي الشُّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ نَفْسَهُ؛ فِي قَوْلِ الشَّاعِرَةِ: تَخَالَ الطَّيْرَ مِنْ أَوْرَاقِ غُصْنِي؛ إِذْ تَعَلَّقَتْ شَبِّهِ جُمْلَةً "مِنْ أَوْرَاقِ غُصْنِي" بِمَحذُوفٍ حَذْفُهُ وَاجِبٌ؛ لَوْقُوعِهِ خَبْرًا لِلْفِعْلِ الْقَلْبِيِّ (تَخَالَ) بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ، وَالتَّقْدِيرِ بِإِعْمَالِ الْفِعْلِ الْقَلْبِيِّ النَّاسِخِ لِلْمَعْمُولِينَ: تَخَالَ الطَّيْرَ كَائِنَةً مِنْ أَوْرَاقِ غُصْنِي، وَقَدْ حَسُنَ التَّقْدِيرُ بِالْكُونِ الْعَامِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِمَا فِي دَلَالَةِ "كَائِنَةً" مِنْ تَتَاغَمٍ مَعَ قَرِينَةِ "الْإِطْمِنَانِ فِي الشُّطْرِ الْأَوَّلِ، فَهِنَاكَ إِطْمِنَانٌ، وَهِنَا كَيْنُونَةٌ فِي وَدَاعَةٍ وَسُكُونٍ حَتَّى لِيُخَيَّلَ لِلنَّاطِرِ لَفَرْطَ طَمَأْنِينَتِهَا وَسُكُونِهَا أَنَّهَا كَائِنَةٌ مِنْ أَوْرَاقِ الْغُصْنِ، وَقَدْ جَرَى هَذَا الْمَعْنَى فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ؛ فَضَرَبُوا بِقَوْلِهِمْ: كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرَ مِثْلًا لِلسَّاكِنِ الْوَادِعِ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْاسْتِعْمَالُ فِي صِفَةِ مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَذَكَرَ أَنَّهُ "إِذَا تَكَلَّمَ أَطْرَقَ جِلْسَاؤُهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ" [52] وَلَا تَتَّفَكُّ دَلَالَةُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فِي فِعْلِي (تَحَطُّ) وَ(تَخَالَ) عَنْ إِفَادَةِ الْإِسْتِمْرَارِ وَالتَّجَدُّدِ وَالحُدُوثِ، وَبِاسْتِمْرَارِيَّةِ التَّجَدُّدِ وَالحُدُوثِ تَكُونُ بِهَجَّةِ الْحَيَاةِ.

المسألة الثانية: في تعريف الاسم النكرة بالإضافة إلى ياء النفس:

و"ياء النفس" هي ياء المتكلم، بهذه التسمية عبّر عنها ابن مالك في ألفيته، حين قال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِمْ نُونٌ وَقَابِيَةٌ، وَلَيْسِي قَدْ نُظِمُ

وَقَدْ عُرِّفَ "غُصْنٌ" النُّكْرَةُ بِسَبِيلِهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ؛ ذَاكَ قَوْلُ الشَّاعِرَةِ "غُصْنِي". وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّاعِرَةَ قَدْ تَدَرَّجَتْ فِي التَّعْرِيفِ بِمُوصُوفِهَا فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، فَمِنْ "أَلِ" الْجِنْسِيَّةِ الْمَبِينَةِ لِلْمَاهِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ عِنَاوَانًا، إِلَى التَّخْصِيسِ بِجُمْلَةِ الصِّفَاتِ الْمَفْضِيَّةِ إِلَى تَقْلِيلِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ النُّكْرَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ التَّعْرِيفِ بِالْإِضَافَةِ لـ "يَاءِ النَّفْسِ"، ثُمَّ التَّحَوُّلِ إِلَى "أَلِ الْعَهْدِيَّةِ"؛ إِذْ صَارَ "الْغُصْنُ" بَعْدَ هَذَا مَعْهُودًا ذَهْنِيًّا.

وهكذا تجلّت عناية الشاعرة في رسم الصورة الذهنية لغصنها في جوّ من الودّيّة والتّحبُّبِ التي أسهمت في خلقها الإضافة إلى "ياء النفس"، وذلك باستعمال "غُصْنِي" الذي حضر في هذا البيت لمرتين؛ جرّ في أولاهما بحرف الجرّ "على" المفيد لمعنى استعلاء (الطَّيْرِ) فوق الغُصْنِ حال حطّه، وجرّ في ثانيهما بالإضافة إلى جمع القلّة "أوراق" بسبب الإضافة المعنويّة في قولها "من أوراق غُصْنِي"، وقد تقدّم ذكره في معرض تقدير الجارّ في التّركيب الإضافي للإضافة المعنويّة. ويعرب ما أُضيفت إليه ياء النفس من أسماء في كلّ موضعٍ وفقًا لموقعه الإعرابي في الجملة، وتلزم "ياء المتكلم" حكم الجرّ بوصفها في موضع جرّ المضاف إليه للاسم المضاف. وغير خافٍ ما تُظهِرُهُ الإضافة إلى ياء النفس من إشاعة روح التّحبُّبِ والقُربِ، والأُنْسِ بالموصوفِ بتكرار ذكر "غُصْنِي" في فاتحة الشُّطْرِ، وفي خاتمته من البيت نفسه.

المسألة الثالثة: في كلمة (الطير)، والتعدد الوظيفي، وأثره في المعنى:

تُستعمل كلمة (الطير) للجماعة، وهي مؤنثة، وقد تُذكر، ولكن تأنيثها هو الأكثر، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (سورة النور 41)، وقال سبحانه: ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾ (سورة ص 19)، ولا يُقال للواحد منها "طير"، إنما يُقال له "طائر"، ويُقال في جمع (الطير) "أطيّار" جمعاً للفعل بزنة "أفعال"، و"طيور" جمعاً للكثرة بزنة "فُعول" [53]. والمستعمل في هذه القصيدة (الطير)، و(الأطيّار)، أمّا "الطير" فمعرّف بـ "أل" الجنسية، وأمارتها صحّة وقوع "كل" موضعها؛ وذلك لاستغراقها وشمولها لجميع أنواع الجنس [12] من الطير، فمنها البلابل، ومنها الهدهد، ومنها الكروان، والحمام، وغيرها كثير، يشهد لهذا قول الله تعالى في قصّة نبيّ الله سليمان عليه السّلام: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَأَ أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (سورة النمل 20).

وقد أحسنت الشاعرة توظيف الاسم المعرف بأل الجنسية موضع الفاعل، في قولها (تَحَطُّ الطَّيْرُ)؛ إذ دللت بهذا التوظيف على أن الطير من كل نوع، وأي نوع تأتي مختارة منقادة من تلقاء نفسها؛ لكونها هي فاعل الاختيار لموضع حطها على أي من الأغصان والأفنان يكون، ثم وفقت من بعد حين وظفتها في موضع المفعول، وذلك قولها (تخال الطير) لكون "الطير" بعد أن اختارت لنفسها محطاً تحط فيه، قد اعتزلت المشهد، وأسلمت زمام الأمر للنّاظر؛ إذ المشاهدة موضع حسّه، وعنها يصدر حكمه؛ حتى إذا رأى طمأنينتها وسكونها وأنسها خيل إليه أنها من أوراق هذا العُصن؛ لملازمتها إيّاه أنساً وبهجة ووداعة وحبّاً، فهو ملاذها الآمن الذي لا تبرحه، وهي لمبلغ الأُنس وفرط الأمان تحط عليه في حركة رقيقة أشبه ما تكون بحركة الأوراق حين يمرُّ بها الهواء، وهي تعيش هذه الحال في تجدد مستمر، وقد عززت هذه الديمومة دلالة الفعل المضارع (تَحَطُّ) على الاستمرارية في التجدد والحدوث. وأصل هذا الفعل المبني للمعلوم من الثلاثي المزيد بحرف المضارعة في أوله، وهو في أصله المجرد من الزيادة مضعّف العين واللّام؛ حطّ، يحطّ، حطّاً؛ إذا انحدر من علوّ فحطّ، أي: نزل فأقام واستقر [43]، [54]، [19].

المسألة الرابعة: (حتى) الداخلة على الفعل المضارع، وحقيقة نصب الفعل بعد دخولها:

تعددت استعمالات "حتى" في الدرس النحوي؛ فاستعملت جارةً، وعاطفةً، وابتدائيةً للاستئناف، واستعملت ناصبة على الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين؛ إذ هي الناصبة بنفسها للفعل المضارع عند الكوفيّين، مع تجويزهم إظهار "أن" بعدها توكيداً، وهي حرف جرّ عند البصريّين، والناصب "أن" المضمرة بعدها وجوباً، والمصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه في موضع جرّ بها، واشترطوا للنصب بها أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً [55]، [3] ص: 554، 542-555.

وخلاصة الأمر أنّ الخلاف بين المذهبين في العامل، أمّا الفعل فلا خلاف بينهما في نصبه. وقد ثبت مجيء الفعل المضارع بعد "حتى" في موضع واحد من هذه القصيدة، وذلك قول الشاعرة (حتى تخال الطير)، فالفعل "تخال" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنّه صحيح الآخر، وهو فعل ثلاثي مزيد بحرف المضارعة في أوله. ولا تنفك دلالة "حتى" عن إفادة انتهاء الغاية، بمعنى (إلى أن) [15]، [14]، وعلى هذا

المعنى يحسُّ حمل ورودها في هذا البيت مزامنة مع دلالة الفعل المضارع على الاستمرار؛ إذ لا تزال الطير من كلِّ جنسٍ تحطُّ في طمأنينة وسكون على هذا الغصنِ إلى أن يحسب الناظر أنها من أوقافه، أي حتى يصل إلى هذه الدرجة من التخيل، وهذه غاية التصوُّر ومنتهاه.

المسألة الخامسة: الفعل القلبي، ومعمولاه:

يُمثِّلُ الحدِّثُ المركزيُّ في هذا البيت فعلُ "تَخَالَ" المضارع الواقع بعد "حتى" الغائيَّة، وهو فعلٌ قلبيٌّ من أفعال القلوب، من أخوات "ظَنَّ"؛ وإنما سُمِّيَتْ بـ "القلبيَّة" لكون معانيها ليست ممَّا يُدرك بالحواسِّ، إنما هي ممَّا يقوم بالقلب، ويحضر في النَّفس. وهي في هذا تنقسم إلى أربعة أقسام فصل ما بينهما قوَّة الحضور في النَّفس؛ أي: في القلب والحسِّ؛ فمنها أفعال اليقين؛ نحو: "عَلِمَ"، و"وَجَدَ"، و"دَرَى"، و"تَعَلَّمَ"، بمعنى اعْلَمَ، فهذه تدلُّ على الاعتقاد الجازم الذي لا يخالطه شكُّ.

ومنها أفعال الرَّجْحَانِ؛ نحو: "رَعَمَ"، و"عَدَّ"، و"حَجَّأَ"، و"جَعَلَ"، و"هَبَّ"، فهذه لا تبلغ مبلغ اليقين، وإنما تدلُّ على الاعتقاد الرَّاجِحِ؛ أي: تقيِّد رجحان وقوع الشَّيء. ومنها ما يرد بالوجهين "اليقين"، و"الرَّجْحَانِ"، والغالب كونه لليقين، وهما فعلاَّن "رَأَى"، و"عَلِمَ" ومنها ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرَّجْحَانِ، وهو ثلاثة أفعال: "خَالَ"، و"ظَنَّ"، و"حَسِبَ" [56]، [14]، [9].

وحقيقة الأفعال القلبيَّة أنها من نواسخ الجملة الاسميَّة، وهي أفعال متعدية، فمنها ما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، ومنها ما يتعدَّى لمفعولين، فإذا باشرت الجملة الاسميَّة نصبت المبتدأ مفعولاً به إن كانت ممَّا يتعدَّى لواحد، وإن كانت ممَّا يتعدَّى لاثنتين نصبت المبتدأ مفعولاً به أوَّل، ونصبت الخبر مفعولاً به ثانياً، تقول: خَلْتُ السَّرَابَ ماءً، فتنصب بها مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر [57:ص130]، والوارد منها في ثاني أبيات المحور الأوَّل، هو الفعل "تَخَالَ" في قول الشاعرة:

على غُصْنِي تَحَطُّ الطَّيْرَ حَتَّى تَخَالَ الطَّيْرَ مِنْ أَوْرَاقِ غُصْنِي

و"تَخَالَ" فعل مضارع، من الثلاثي المزيد بقاء المضارعة في أوَّلها، وأصوله "خَالَ"، واشتقاقه من الخيال؛ إذ يُجْمَعُ على "أخيَلَة"، ولا تنفك دلالته عن مادَّة اشتقاقه؛ إذ مع التَّخْيِيلِ يحضر حسُّ النَّصُوْر وتقوى درجته، ليتدبَّر الظَّنُّ في النَّفس بين "الحقيقة" و"التَّخْيِيلِ" الذي ترجح كفته في تصوُّر المشهد، يشهد له قول الله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا إِذَا حَيَالُهُمْ وَعَصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعُ﴾ (سورة طه 66)، ويشهد لقوَّة حسِّ التَّخْيِيلِ في النَّفس قول الرَّاعِبِ الأصفهاني: "أصلُ الخيالِ الصُّورةُ المجرَّدة كالصُّورةِ المتصوِّرةِ في المنام، وفي المرأة، وفي القلب بعد غيبوبة المرئي، ثم تستعمل في صورة كلِّ أمر متصوِّر، وفي كلِّ شخصٍ دقيقٍ يجري مجرى الخيال، والتَّخْيِيلِ تصوير خيال الشَّيء في النَّفس، والتَّخْيِيلُ تصوُّر ذلك" [58]، ويصدَّق قوله ما جرى في كلام العرب مثلاً، إذ أثر عنهم قول: (مَنْ يَسْمَعُ يَخَلْ) [52]؛ أي تتشكَّل الصُّورةُ المتخيَّلة في الذَّهن وفقاً للمسموع، فينهض الخيال بترجمة المسموع صورة، قد تبلغ الحقيقة، وقد تتجاوز بها المخيلة فتبلغ الآفاق. ولسامع هذا البيت من قصيدة الشاعرة أن يُطلق لمخيَّلتها النَّصُوْر فيفتح أفق التَّخْيِيلِ حَتَّى يظنَّ باستدعاء الصُّورةِ المتخيَّلة أنَّ هذه الطُّيور أوراق

للغُصْنِ لِمَلَازِمَتِهَا إِيَّاهُ، وَلِتَحْرُكُهَا فِي هُدُوءٍ وَوِدَاعَةٍ يَحَاكِيانِ لَطْفَ وَخْفَةِ حَرَكَةِ أَوْرَاقِ الْأَغْصَانِ حِينَ يَحْرُكُهَا نَسِيمُ الْهَوَاءِ إِذَا هَبَّ.

فـ "تَخَالَ" هُوَ فِعْلُ الْقَلْبِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ "حَتَّى"، وَعَلَامَةٌ نَصَبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ "أَنْتِ"، وَهُوَ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ النَّاصِبَةِ لِمَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبِرُ، وَ"الطَّيْرُ" هِيَ مَعْمُولُهُ الْأَوَّلُ؛ لِذَا يُعْرَبُ مَفْعُولًا بِهِ أَوَّلًا، وَمَعْمُولُهُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، وَشَبَهُ الْجُمْلَةَ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفِهِ الْمَقْدَّرِ، بِـ "كَائِنَةً" فِي مَحَلِّ نَصَبِ مَفْعُولٍ بِهِ ثَانٍ لِلْفِعْلِ.

البيت الثالث:

3 - عَلَى غُصْنِي نَمَتْ أَزْهَارٌ حَبٌّ يَفِيضُ الْحُسْنَ مِنْهَا أَيُّ حُسْنٍ!

وفيه مسائل:

وفيه أطرافٌ ممَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ كَتَقَدَّمَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ "عَلَى غُصْنِي" عَلَى الْعَامِلِ "نَمَتْ" لِلاَهْتِمَامِ، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِهِ، وَفِيهِ تَعْرِيفُ "غُصْنٍ" النَّكْرَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ النَّفْسِ، وَالْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي حَضَرَتْ فِي تَرْكِيْبِ "أَزْهَارٍ حَبٌّ"، وَتَقْدِيرُ الْجَارِ فِيهَا بِـ "مِنْ" الْبَيَانِيَّةِ، وَوُقُوعُ جُمْلَةٍ "يَفِيضُ" الْفِعْلِيَّةِ بَعْدَ النَّكْرَةِ الْمَخْصُصَةِ بِالْإِضَافَةِ لِلنَّكْرَةِ "أَزْهَارٍ حَبٌّ"، وَمَا يَثْبِتُ لِمَحَلِّهَا الْإِعْرَابِيَّ مِنْ جَوَازِ وَجْهِي الرَّفْعِ صِفَةً، وَالنَّصَبِ عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ كُلِّ قَاعِدَةٍ مِنْهَا فِي مَوَاضِعَ ذَكَرَ نَظَائِرَهَا الَّتِي سَبَقَتْ، وَفِيمَا يَلِي بَسْطُ الْقَوْلِ فِي جَدِيدِ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ:

المسألة الأولى: في اتصال الفعل الماضي الثلاثي بتاء التانيث، وحكم تأنيثه:

(نَمَتْ) فِي أَصْلِهِ فِعْلٌ مَاضٍ ثَلَاثِيٌّ مَعْتَلٌّ بِالْأَلْفِ؛ إِذْ هُوَ قَبْلُ الْإِسْنَادِ (نَمَا)، وَالْأَلْفُ فِي آخِرِهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الْوَاوِيِّ؛ لِظَهُورِهَا فِي الْمَصْدَرِ "النَّمُو" وَفِي مَضَارِعِ الْفِعْلِ "يَنْمُو"؛ وَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَّةِ "الألف" مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَاضِي لِلْإِسْنَادِ إِلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَهِيَ حَرْفٌ يَلْحَقُ آخِرَ الْفِعْلِ الْمَاضِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ [15]، وَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ بِهَا حَكْمَانِ يَتَرَدَّدَانِ بَيْنَ الْوَجُوبِ وَالْجَوَازِ، فَصَلَّ الْقَوْلُ فِيهِمَا لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ، وَنَوْعِ التَّأْنِيثِ فِيهِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَأَحْوَالِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ، وَانْفِصَالِهِ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ لِنَوْعِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مَقَالٌ فِي حَكْمِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ [15]. وَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ فِي جُمْلَةِ الشَّاعِرَةِ "نَمَتْ أَزْهَارٌ حَبٌّ" مِنْ هَذَا الْبَيْتِ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ اسْمَ ظَاهِرٍ لِمَوْنُوثٍ مُجَازِيٍّ التَّأْنِيثِ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ [15]. وَقَدْ حَضَرَ الْفِعْلُ الْمَاضِي فِي هَذَا الْبَيْتِ "الثالث" لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مِنْ بَدْءِ الْقَصِيدَةِ، فَهَلْ قَصَدَتِ الشَّاعِرَةُ إِلَى

توظيفه في سياق البيت قصداً؟ أم انتظم في القصيد عفوياً؟

المسألة الثانية: في تعلق الجار والمجرور:

لم يبعد القول في تعلق الجار والمجرور عن موضع هذه المسألة، فهو ممَّا قد أُصِّلَ لَهُ ابْتِدَاءً، إِذْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَجَرَى التَّنْوِيهِ بِأَنَّ الْمُتَعَلِّقَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْارْتِبَاطِ بِالْعَامِلِ، وَلَا يَخْلُو هَذَا الْعَامِلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، أَوْ مَحْذُوفًا مُسْتَلْزِمًا لِلتَّقْدِيرِ. وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي هَذَا التَّعْلُقِ إِمَّا مُرْتَبِطَانِ بِالْمَذْكُورِ السَّابِقِ أَوْ بِاللَّاحِقِ، أَوْ بِالْمَحْذُوفِ الْمَقْدَّرِ.

وقد ورد الجارُّ والمجرور هاهنا في أولى جملتي الشطر الثاني من هذا البيت، وهي جملة: يفيضُ الحُسْنُ منها، وظاهرٌ أنَّ الجارَّ والمجرور قد وقعا في آخر هذه الجملة الفعلية، وقد تقدَّما الفعل المضارع (يفيضُ)، وفاعله الاسم الظاهر (الحُسْنُ)، وقد جاء الفاعل هاهنا مصدرًا، وغير خافٍ أنَّ كلاً من "الفعل" و"المصدر" صالحٌ لأن يكون متعلقًا لهما، فهل يُعلَقُ الجارُّ والمجرور "منها" بالفعل "يفيضُ" لكونه الأسبق؟ أم يُعلَقُ بالفاعل "الحُسْنُ" لكونه الأقرب؟

والصحيح في جواب مثل هذا أنَّ المُحتَكَمَ إليه في تحديد المتعلِّق هو صِحَّةُ المعنى؛ لأنَّ التعلُّق لا ينفكُّ عن الارتباط المعنوي كما تقدَّم. وهذا يُسلم إلى ضرورة النظر في توجيه المعنى مع كل تركيبٍ منهما، ثمَّ الحكم من بعد، وبالنظر في الحمل على التعلُّق بالفعل، تكون الجملة: يفيضُ منها الحُسْنُ، وبالحمل على التعلُّق بالمصدر، تصبح الجملة: يفيضُ الحُسْنُ منها، وفاقاً لمنظوم الشاعر.

وبقليلٍ من إعمال الذهن بالموازنة بين معنى الجملتين في صورتَي التعلُّق الأنفتين يتبيَّن فضلُ المختارِ نظماً من تعليق الجارِّ والمجرور بالمصدر؛ إذ لا يخفى ما في توظيف المصدر فاعلاً للفعل من المبالغة بجعل الفاعل عينَ الحُسْنِ ومنبعه، فالحُسْنُ كلُّه ينبعُ منه، وقد وُفِّت الشاعرُ بجعلها المصدر ينهض بدور الفاعلية فدلَّ على مطلق الحُسْنِ بعامته، وإنما تبرز المفارقة بعقد المقارنة؛ إذ يُفصح تعليق الجارِّ والمجرور بالفعل "يفيضُ منها الحُسْنُ" عن نسبةٍ غير معلومة، فهو يفيضُ من شيءٍ فيها، وفرقٌ بين الإطلاق والتحديد. ولا ينفكُّ الفعل المضارع "يفيضُ" عن استمرارية التجدُّد والحدوث، وهو فعل مضارع من الثلاثي المزيد بحرف المضارعة في أوله، وأصله من "فأض"، المعتل الأجوف، وعينه المعتلة منقلبة عن الأصل اليائي بدليل ظهورها في تصريف الفعل ومصدره "يفيضُ، فيضاً"، وقد حضر مصدر الفعل "فيضُ" في البيت التالي "فيضُ فني"، وفي خاتمة القصيدة "فيضُ عدن". وفي توظيفه في هذا السياق دلالة على كمال الحُسْنِ الذي بلغ حدَّ الامتلاء، وجاوزه بالزيادة حتى فاض، ومنه "الفيضان" إذا جاوزَ الحدَّ، فإنما تفيضُ الكأسُ عند امتلائها!

المسألة الثالثة: في التَّعْجُبِ بـ"أي" الكمالية:

من الثابت المقرَّر أنَّ "التَّعْجُبَ" باب من أوسع أبواب العربية؛ لتعدُّد أساليبه، ووفرة المسموع فيه، إضافة إلى صيغتيه القياسيتين "ما أفعله"، و"أفعل به"، وممَّا أثر فيه عن العرب استعمالهم لـ "أي" الكمالية؛ إذا قصدوا التعبير عن كمال الصِّفة في الموصوف، والتَّعْجُبُ من كمال هذه الصِّفة فيه [15]، [16]؛ مبالغة في مدحه، وذلك قولهم "مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ، فأئماً نعتُ للرجل في كماله وبذِّه غيره، كأنه قال: مررتُ برجلٍ كاملٍ" [4]. وليس هذا الأمر بمستغرب؛ إذ التَّعْجُبُ إنما بُني في أصله على استعظام زيادة في وصف الفاعل، قد خفي سببها، وخفاء السبب هو مثير العجب وباعثه؛ ولذا قيل "إذا عُرِفَ السببُ بطل العجب" [9].

و"أي" الكمالية، لا تُضَافُ إلا إلى نكرة، وموقعها لا يخرج عن كونه وصفاً للنكرة، وحالا من المعرفة [16]. وقد أُضيفت "أي" في بيت الشاعر إلى "حُسْنُ" النكرة، والموصوف بها "أزهار حب"، وهو من قبيل النكرة المخصَّصة بالإضافة؛ لذا يسوغ في "أي" اجتماع الموضعين: الرَّعْصَةُ صفة للنكرة على الأصل، والنَّصْبُ

على الحالِّية لكون النكرة قد قرّبت من المعرفة لتخصيصها. وفي مجيء التّعجب بـ "أي" الكمالِية بعد جملة "فيض" الفعلِية تأكيد لمبلغ الكمال وغيابته؛ إذ حضرت في السياق على سبيل المبالغة في المدح .

البيت الرَّابع :

4- أنا أويتُ أطيار الصَّحارى وأزهرتِ الدُّنى من فيض فنيّ

وفيه أطرافٌ ممّا تقدّم ذكره كحضور الإضافة المعنويّة المقدّرة بـ"في" لظرفيّة المكان في المضاف إليه من تركيب "أطيار الصَّحارى"، وحضورها بنقدير اللّام في تركيب "فيض فنيّ" بمصدرية ركنيه، وفيه تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل "أزهرت"، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: وقوع الاسم المبنى في محلّ رفع المبتدأ، والإخبار عنه بالجملة الفعلِية:

وهذا البيت يرصد أوّل حضور صريح للجملة الاسميّة بمعدّتها، وفيها وقع ضمير الرّفْع البارز المنفصل في محلّ رفع المبتدأ، وقد أُخبر عنه بجملة (أويتُ) الفعلِية التي حلّت بمعدّتها في محلّ رفع الخبر. وقد دلّت الجملة باسميّتها المجرّدة من دلالة الزّمن على الثبوت، ودلّ خبرها الفعلي "أويتُ" على تحقّق الوقوع، فالأغصان مأوى وملاذ الأَطيار، وهي مستقرّها الآمن؛ وفي التّعبير بالفعل "أويتُ" إشعار بحميّة الرّعاية والاحتواء، ولا ريب؛ إذ أصله من الإيواء، وهو الضّمّ. يشهد له قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئَسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة يوسف 69).

المسألة الثانية: إسناد ضمير الرّفْع البارز المتصل إلى الفعل التّلاثي المعتلّ:

يرصد هذا البيت كذلك أوّل حضور للتّعبير بالفعل الماضي في هذه القصيدة؛ إذ ثبت وروده في موضعين منه، أولهما الفعل (أويتُ) الذي أُخبر بجملته عن ضمير الرّفْع المنفصل (أنا) كما تقدّم في المسألة السّابقة التي وطّأت لهذه المسألة، وقد مثل (أويتُ) بفعلِية جملته لقاعدة إسناد ضمير الرّفْع البارز المتصل للفعل الماضي المعتلّ، وتحليل جزئيّ الإسناد في جملة (أويتُ) الفعلِية يتبيّن أصل الفعل، فهو "أوى"، وفاعله المسند إليه، هو ضمير الرّفْع البارز المتصل "تاء الفاعل"، الفعل من ماضي التّلاثي المعتل الآخر بالألف، ويستدلّ بتصريفه ومصدره "أوى، يأوي، إيواء" على أصل حرف العلة فيه، الذي تبيّن بأنّه الياء؛ لذا رُدّت إليه عند الإسناد، فقيل (أويتُ)، وبيانه أنّ الفعل (أوى) ثلاثيّ الأصول، وهو من معتلّ اللّيف المقرون لاجتماع حرفي العلة آخره بوصفهما عينه ولاؤه، وقد بدئ بهمزة المتكلم التي زيدت في أوّلها، فاجتمعت له بزيادتها همزتان أولاهما متحرّكة، والأخرى ساكنة (أوى)، ولما كانت الهمزة المفردة مُستقلّة في أصل وضعها لكونها من أقصى الحلق، فكيف باجتماع الهمزتين؟ لذا أُبدلت الهمزتان مدّاً؛ لتلقّ النطق بهما متتاليتين قال الفعل إلى (أوى) [4]، [59]ص [235][60]، وبمجيء فاعله ضميراً متصلاً، تعيّن ردُّ حرف العلة إلى أصله عند الإسناد، قال إلى (أويتُ)، وحلّ الضمير المتصل منه محلّ الفاعل. أمّا ثاني الفعلين الماضيين، ففعل (أزهرت) الذي سيُسطّ القول فيه في المسألة الآتية بإذن الله.

المسألة الثالثة: في إسناد الفعل الماضي الرباعي إلى تاء التانيث، وحكم تأنيثه:

حضر الفعل الماضي للمرة الثانية من هذا البيت في قول الشاعر: وأزهرت الدنى، فالفعل (أزهرت) من الأفعال الرباعية الصحيحة المهموزة، وقد اتصلت به "تاء التانيث الساكنة"، فأنت جوازاً؛ لأن فاعله "الدنى" اسم ظاهر، قد جمع جمع تكسير، فـ "الدنى" جمع لـ "دنيا". وقد حرك الفعل "أزهرت" بالكسر منعاً لانتقاء الساكنين [60]: سكون النون، وسكون ألف الوصل لفاعله "الدنى". وفي إثارة الجمع هاهنا دلالة على عظيم الأثر الذي يتعدى الدنيا الواحدة ليبلغ الدنى بعمومها واتساع رقعة امتدادها ليعمرها ازدهاراً وأنساً بالإيواء والاحتواء، وليس من ريب في أهلية هذا السعي، وجدارته في إبهاج العوالم لا العالم الواحد.

4.المطلب الثاني: التحليل الدلالي للأبيات المنتقاة من القصيدة:

وفيه وقتان دلالتان :

الوقف الأولى: أثر الانزياح اللغوي في إحكام النصّ وضبط دلالة السياق: وفيه:

• العدول عن استعمال اللفظ إلى استعمال مجاوره في الحقل الدلالي

• العدول عن التعبير بالفعل المضارع إلى التعبير بالفعل الماضي في سياق الأمر المستقبل

يمكن حدّ الانزياح اللغوي بالعدول في الاستعمال عن لفظ إلى غيره، قد يكون توظيفه في السياق أنسب من مجاوره، بل قد يكون أعمق دلالة، وأبلغ في إحداث الأثر وتحقيق المقصد السياقي المراد. والأمر الذي لا يمكن تصوّره أن يحصل الانزياح عرضاً، فيكون الاختيار عشوائياً مجرداً من العلة والسبب، فيحضر اللفظ هائماً دونما قصد يحدوه أو هدف يستصحبه، ولاشك أن هذا ممّا يأنفه الذوق، ويمجّه الحسّ. ومن صور الانزياح وطرائقه الواردة في الأبيات موضع الدراسة من هذه القصيدة:

أولاً: العدول عن استعمال اللفظ إلى استعمال مجاوره في الحقل الدلالي:

قد يشترك اللفظان في الدلالة العامة بوصفهما من الحقل الدلالي نفسه كـ "الشهد" و"العسل"، و"النوم" و"النعاس"، و"الإملاق" و"الفقر"، و"الغرس" و"الزرع"، ونحوها، ولكن قد يحسن السياق بانتظام أحدهما في رصف جملته، وسبك عبارته دون مجاوره، فيفيد ما لا يفيد، ويؤدّي ما لا يؤدّي .

وممّا لا شكّ فيه أن إحكام اللغة وسبكها إنّما ينبع من تخير الألفاظ التي تؤدّيها وتُعرب عن مقاصدها بعناية ووضوح، فتكون قريبة لحسّ المتلقّي، وإن قدّمت بقالب رمزي؛ لأنها باعثة على إذكاء حسّه، وإشعال فتيل ذائقته؛ ليجهد من بعد في سبر النصّ وتجليّة مقاصده. يقول أحمد حسن الزيات: "وفي اختيار الكلمة الخاصة بالمعنى إبداع وخلق؛ لأنّ الكلمة ميتة ما دامت في المعجم؛ فإذا وصلها الفنان الخالق بأخواتها في التركيب، ووضعها في موضعها الطبيعي من الجملة دبّت فيها الحياة، وسرت فيها الحرارة" [61].

ولا يخلو الانزياح من قصد لفت المتلقّي الواعي الذي تجذبه المغامرة إلى تلمس المفارقة واستكشاف الباعث في العدول عن المعتاد المألوف بالانزياح إلى مجاوره، وتحقيقاً لهذا المقصد عدلت الشاعر عن استعمال

الغرس الذي هو بالغصن أليق وإلى التصور أقرب؛ إذ هو المعهود من حال الأغصان، فما الباعث في عدول استعمالها عن الفعل "سأغرس" إلى مجاوره "سأزرع"؟

الحق أن بين الفعلين تماثلاً في البناء؛ إذ كلاهما (أزرع) و(أغرس) من الثلاثي المزيد بحرف، فالفعلان بزنة (أفعل) والهمزة في أولهما للمتكلم، ومع هذا التماثل في البناء يظهر التباين بسبب البعد الدلالي؛ إذ المفارقة متحققة من جهة الجهد المبذول والأداء، فليس من يزرع كمن يغرس؛ وذلك لما يُصاحب الزراعة من فرط العناية ومطلق الرعاية المصاحبة لمراحل الزرع من طور بذره إلى جني ثمره؛ لذا كان عدول الشاعر عن الغرس وانزياحها إلى الزرع أدل وأصدق وأكثر تناسباً مع معنى غم العمر المستوجب للبذل لاستصلاح ما أُجذب وأقفر في مراحل من العمر، ولا تتفك هذه العناية من لزوم الحرص ومتابعة النفس والعناية بمتابعتها في جميع (مراحل العمر)، فالمراد من دلالة الفعل لازم معناه من التعهد والعناية.

وقد فتحت الشاعر بهذا الانزياح أفق المخيلة عند المتلقي وشرعت أبوابها لتصوير الأبعاد التي يحملها معنى الزراعة التي لا تقارن بلحظة الغرس، وإن كان تعدي النفع متعيناً في كليهما.

ثانياً: العدول عن التعبير بالفعل المضارع إلى التعبير بالفعل الماضي في سياق الأمر المستقبل

غير خاف أن القصيدة قد ترسّمت في تطلعاتها وأهدافها خط الزمن المستقبل؛ إذ الغنم لا يُنال بما مضى، ولا يُدرك بالتأسف على ما فات، بل هو غاية تتطلب السعي والبذل في لحظة الحال المستمرة الممتدة في كل زمن مما يُستقبل؛ لذا غلب حضور الفعل المضارع في محاور القصيدة لما فيه من دلالة الاستمرارية والتجدد والحدوث، فحضر الفعل (سأزرع) في مطلعها، وأقبعه الفعل (يُغني) في البيت نفسه، وتردد الأفعال المضارعة من بعد في تناغم حي، فحضرت الأفعال (تحط) و(تخال) في نظم يحكي حركة الحياة ونبض الأنس، وفي خضم هذا التوارد للأفعال المضارعة حضرت ثلاثة أفعال تجسد زمن الماضي بلفظها، فهنا (نمت)، وهنا (أزهرت)، وهناك (أوبت)، فمثلت هذه المفارقة في الزمن علامة فارقة، استدعت تساؤلاً حضر في النفس ملخاً مستوضحاً سبب هذا الاختراق الزمني متلمساً لداعيه، باحثاً عن علته، وهل هو من سبق القول في المنظوم؟، أم أنه من ممّا قُصد لغاية؟

لقد بنت الشاعر قصيدتها على استشراق أثر لعملٍ جادٍ دؤوب في ابنيات المحور الأول (بذل وفأل) وفي القصيدة بعامّة، فأحسنّت في الانزياح عن الغرس إلى الزرع لتغذية هذا المعنى كما تقدّم؛ لذا كتفت من بعد استعمالها للأفعال المضارعة؛ لأنه مبنية في أصل دلالتها على التجدد والحدوث في الحال والمستقبل، ثم انزاحت في ثلاثة مواضع عن التعبير بالمضارع إلى التعبير بالماضي، فاستعملت "نمت"، "أزهرت"، و"أوبت" التي حضرت في زحام الأفعال المضارعة لتسجل إفادة تحقق الوقوع، وتبرهن عليها، فكأنها قد حضرت في تصور حقيقته تحكي واقعاً مع كونها تتطلع إلى تحقيقه في زمن مستقبل لم يحن بعد، لكن المستقر في الوعي أنه كائنٌ وموجود. وتشهد لهذا الاستعمال شواهد من القرآن الكريم، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (سورة الكوثر 1) فالفعل الوارد في سياق الآية ماضي الزمن، ووعده الإعطاء في زمان لم يحن بعد؛ لأنه متعين في المستقبل بدخول الجنة، وهو متحقق حاصل بإذن الله، لاريب في تحقق وقوعه. وقد أجمل ابن الأثير القول في

فائدة التعبير بالفعل الماضي عن المستقبل، بقوله: "وفائدته أنّ الفعل الماضي إذا أُخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأنّ الفعل الماضي يعطي من المعنى أنّه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودها"[62].

5. النتائج:

وبعد، فقد أسفرت هذه الدراسة عن نتائج، منها:

- غلبت الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، ولا تتفكّ دلالة المضارع عن إفادة تجددّ الحدث واستمراريته .
- لم تغفل الجملة الاسمية في ظل هذه الغلبة، وإنما حضر استعمالها بعناية فوظف بقدر تحقيقاً لمقاصد المعنى في بيت من أبيات القصيدة، وفي عنوان القصيدة نفسها وعنوان الديوان من قبل.
- للفعل الماضي دلالة تحمل على تحقق الوقوع للأمر المستقبلية.
- تسهم مخالفة صريح القواعد بالخروج عن أقيستها في الضرورة الشعرية في خلق أبعادٍ دلالية جديدة، فقد عززت المخالفة في صرف الممنوع أجواء الأناجس والطرب.
- جلّ التراكيب الإضافية الواردة في القصيدة لم يخرج عن الإضافة المحضة (المعنوية) على اختلاف الجار المقدر المبني على اختلاف نوع المضاف إليه (جنس، ظرف زمان أو مكان).
- للانزياح اللغوي أثر في عمق المعنى وإثراء دلالة السياق.
- تنسّم اللغة العربية بدقة دلالة اللفظة على المعنى عند اتساع الألفاظ وتعددها.

تمّ الكلام وربّنا المحمود وله المكارم والعلا والجود
ثمّ الصلاة على النبيّ محمّدٍ ما ناح قمريّ وأورق عودُ

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- [1] بن جني، أبي الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- [2] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مصر: القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1423 هـ.
- [3] شوقي، أمير الشعراء أحمد. الشوقيات. راجعه وضبطه: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، 2019م.

- [4] بن قنبر، أبي بشر عمرو بن عثمان. الكتاب كتاب سيبويه. تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة، الطبعة السادسة، 1425-1434هـ.
- [5] ابن جنّي، أبي الفتح عثمان. المنصف، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري. تحقيق وتعليق: محمّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، لبنان: بيروت، ط1، 1419هـ - 1999م.
- [6] الصقلي، ابن القطّاع. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. تحقيق ودراسة: أ.د. أحمد محمّد عبد الدايم، مركز تحقيق التراث، دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1999م.
- [7] الزجاجي، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو؛ حققه وقدمه له: د. علي توفيق الحمد. لبنان: بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1417هـ - 1996م.
- [8] الأندلسي، أبي حيان. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: أ.د. حسن هندواوي، سوريا: دمشق، دار القلم، ط1، 1418هـ - 1997م.
- [9] الأزهرري، الشيخ خالد بن عبدالله. التصريح بمضمون التوضيح. دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، مدينة نصر، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1418هـ - 1997م.
- [10] البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي. إعداد وتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، لبنان: بيروت. دار إحياء التراث العربي، د.ط.
- [11] الشافعي، محمد الأمين بن عبدالله. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن. دار طوق النجاة، لبنان: بيروت. ط1، 1421هـ - 2001م.
- [12] الأنصاري، ابن هشام. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود. لبنان: بيروت. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- [13] المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، وزميله، لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- [14] الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. حققه الدكتور عبدالحميد السيد محمد. المكتبة الأزهرية للتراث. 2003م.
- [15] بن يعيش، موفق الدين بن علي. شرح المفصل. حققه وشرح شواهد: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه: إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- [16] الاسترابادي، رضي الدين. شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقية، مصر: القاهرة.
- [17] بن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، لبنان: بيروت. دار العلم للملايين. ط1، 1987م.
- [18] ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: د. عبدالحميد هندواوي، لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية، ط1، 1421-2000م.

- [19] الأنصاري، ابن منظور. لسان العرب. حققه عامر أحمد حيدر. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ.
- [20] ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. النهاية في غريب الحديث والأثر. المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط2، 1423هـ.
- [21] ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل. المخصّص، لبنان: بيروت، دار الكتب العلميّة.
- [22] أبي الحسين أحمد بن فارس. الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطباع، لبنان: بيروت. مكتبة المعارف، ط1، 1414هـ - 1993م.
- [23] السيوطي، جلال الدين. المزهري في علوم اللغة وأنواعها. ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م.
- [24] الزبيدي، محمد مرتضي. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق ودراسة علي شيري، لبنان: بيروت. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ.
- [25] القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة. لبنان: بيروت. دار الجيل.
- [26] الأندلسي، أبي حيّان. البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1442هـ.
- [27] الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، مكتبة دار التراث. الطبعة الثالثة، 1404هـ.
- [28] البغدادي، السيد محمود الأوسي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصحّحه: علي عبدالباري عطية. لبنان: بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- [29] القحطاني، د. وضحى مسفر. ديوان فنّ، تقديم الشاعر الدكتور: عبدالرحمن العشماوي، السعودية: الرياض . دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، 1439هـ - 2018م.
- [30] السراج، أبي بكر محمد. الأصول في النحو، بن تحقيق الدكتور عبدالحسين الفضلي. لبنان: بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1420هـ.
- [31] أبو المكارم، الدكتور علي. التعريف بالتصريف، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ - 2007م.
- [32] بن عبدالغفار، أبي علي الحسن بن أحمد. التكملة. تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، لبنان: بيروت، عالم الكتب، ط2، 1419هـ - 1999م.
- [33] ابن يعيش. شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية. ط1، 1393هـ - 1973م.
- [34] الرّماني، أبي الحسن علي بن عيسى. معاني الحروف، حقّقه الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جدّة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، 1404 هـ .

- [35] السَّخَاوِي، علي بن مُحَمَّد. المَفْصَلُ فِي شَرْحِ المَفْصَلِ (باب الحروف)، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ يوسُفُ الحَشَكِي، المَمْلَكَةُ الأُرْدُنِيَّةُ الهَاشِمِيَّةُ، عَمَّانَ، وَزارَةُ الثَّقَافَةِ، 2002م.
- [36] الطَّائِي، جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عِبدانِ اللَّهِ ابنِ مالِك. شَرْحُ التَّسْهِيلِ. تَحْقِيقُ: د. عِبدالرحمنُ السَّيِّدُ و د. مُحَمَّدُ بَدوي المَخْتون، مِصر: الجِيزَةُ، هِجرٌ لِلطَّبَاعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزِيعِ، ط1، 1410 هـ - 1990 م .
- [37] عِبدالحَمِيد، العَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ. شَرْحُ ابنِ عَقِيلِ عَلَي أَلْفِيَّةِ ابنِ مالِك، سوريَا: دَمَشَقُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ. ط1، 1441 هـ - 2020م.
- [38] الأَطْرُوي، الشَّيخُ مِصطَفَى حَمْزَةُ. نَتائِجُ الأَفْكارِ لِشَرْحِ إِظْهَارِ الأَسْرارِ فِي النُّحُو؛ دِراسَةُ وتَحْقِيقُ: اِبْرَاهِيمُ عَمْرُ سَلِيمانُ زَبِيدَةُ، الجَمَاهيريَّةُ العِظْمَى: طرابِلُسُ، مَنشُورَاتُ كَلِيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلامِيَّةِ وَلِجَنَةِ الحِفاظِ عَلَي التُّراثِ الإِسْلامِي، ط1، 1401 هـ - 1992م.
- [39] ابنُ مالِك، جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عِبدانِ اللَّهِ. تَسْهِيلُ الفُوائِدِ وتَكْميلُ المَقاصِدِ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ كَاملُ بَرَكَاتُ، دارُ الكاتِبِ العَرَبِي، 1387 هـ - 1967م.
- [40] السَّبْتِي، ابنُ أَبِي الرِّبيعِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَحْمَدِ الأَنْدَلِسي. البَسِيطُ فِي شَرْحِ جَمَلِ الزَّجَاجِي، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ عِيَّادُ بنِ عِيدِ الثَّبيْتِي، لِبْنان: بَيرُوتُ، دارُ الغَربِ الإِسْلامِي، الطَّبَعَةُ الأُولَى، 1407 هـ.
- [41] الإِشْبِيلِي، ابنُ عِصْفُور. شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِي " الشَّرْحُ الكَبيرُ"، تَحْقِيقُ: د. صَاحِبُ أبو جِناح.
- [42] الحَلْبِي، أَحْمَدُ بنُ يوسُفِ المَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ. الدُّرُّ المِصُونُ فِي عُلُومِ الكُتابِ المِكنُونِ. تَحْقِيقُ: د. أَحْمَدُ مُحَمَّدُ الخُرَّاطُ، سوريَا: دَمَشَقُ، دارُ القَلَمِ، ج3، ج4، ط1، 1407 هـ - 1987م، ج5: ط1، 1408 هـ - 1987م، ج7: ط1، 1411 هـ - 1991م، ج8، ج9: ط1، 1414 هـ - 1993م، ج10: ط1، 1414 هـ - 1993م، ج11: ط1، 1415 هـ - 1994م.
- [43] بنُ عِباد، الصَّاحِبُ إِسْماعِيلُ. المَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، تَحْقِيقُ: الشَّيخُ مُحَمَّدُ حَسَنُ آلِ يَاسِينِ، لِبْنان: بَيرُوتُ، عَالمُ الكُتُبِ، ط1، 1414 هـ - 1994م.
- [44] الأَنْبَارِي، أَبِي البَرَكَاتِ. أَسْرارُ العَرَبِيَّةِ؛ تَحْقِيقُ: د. فِخرُ صالِحِ قُدارِهِ، دارُ الجِيلِ، لِبْنان: بَيرُوتُ، ط1، 1415 هـ - 1995م.
- [45] الأَنْدَلِسي، ابنُ أَبِي الرِّبيعِ. المَلَخَّصُ فِي ضَبْطِ قَوانينِ العَرَبِيَّةِ، تَحْقِيقُ وَدِراسَةُ الدُّكْتُورِ عَلِي بنِ سُلطانِ الحَكَمِي، الطَّبَعَةُ الأُولَى، 1405 هـ.
- [46] الأَنْدَلِسي، أَبِي حِيانُ . ارْتِشافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسانِ العَرَبِ، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ رَجَبُ عِثْمانُ مُحَمَّدُ، مِراجَعَةُ الدُّكْتُورِ رَمْضانُ عِبدالتَّوابِ، مِصر: القاهِرَةُ، مَكْتَبَةُ الخانِجِي، الطَّبَعَةُ الأُولَى، 1418 هـ.
- [47] ابنُ عِصْفُور، أَبِي الحَسَنِ. ضُرائرُ الشَّعْرِ، وَضَعُ حَواشِيهِ: خَليلُ عَمْرانُ المَنصُورُ، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، لِبْنان: بَيرُوتُ، ط1، 1999م.
- [48] السِّيرافي، أَبِي سَعِيدِ. ضُرُورَةُ الشَّعْرِ، تَحْقِيقُ د. رَمْضانُ عِبد التَّوابِ، لِبْنان: بَيرُوتُ، دارُ النُّهْضَةِ العَرَبِيَّةِ، 1405 هـ - 1985 م.

- [49] الألويسي، السيد محمود شكري. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمد بهجه الأثري البغدادي، مصر: القاهرة، دار الآفاق العربية، ط1، 1418هـ، 1998م.
- [50] ضيف، الدكتور شوقي. الفن ومذاهبه في الشعر العربي، مصر، دار المعارف، الطبعة التاسعة.
- [51] بن جريح، أبي الحسن علي بن العباس. ديوان ابن الرومي، تحقيق د. حسين نصار وآخرون، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ط3، 1424هـ-2003م .
- [52] الميداني، أبي الفضل أحمد بن محمد. مجمع الأمثال؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان: بيروت، دار الجيل، 1416هـ -1996م .
- [53] الأنباري، أبي بكر. المذكر والمؤنث، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث، 1419هـ-1999م.
- [54] الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية؛ تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، و د. محمد نبيل طريفي، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 1999 م .
- [55] الأنباري، أبي البركات الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1998م.
- [56] الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا: بيروت، المكتبة العصرية، 1420هـ - 1999م.
- [57] الفارسي، أبي علي. كتاب الإيضاح. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، لبنان: بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1416 هـ.
- [58] الراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، لبنان: بيروت، دار المعرفة.
- [59] الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. ج1، ج5....، 1391-1971.
- [60] العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: د. عبد الإله نبهان، لبنان: بيروت. دار الفكر المعاصر، سورية: دمشق، دار الفكر، 1422هـ- 2001م.
- [61] الزيات، أحمد حسن. دفاع عن البلاغة، القاهرة، مطبعة الرسالة. 1945م.
- [62] ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا - بيروت. المكتبة العصرية، 1416 هـ-1995م.